

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2018/Brief.2
10 October 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

موجز السياسات العامة

من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

ملاحظة: أعد السيد وليام لود هذا الموجز، بتوجيه من السيد أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية في الإسكوا، وتحت إشراف السيدة رانيا الجزائري، المسؤولة الأولى في الشؤون الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.

18-00375

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	أولاً- اللامساواة في النتائج والانتفاضات العربية
5	ثانياً- عدم تكافؤ الفرص في المنطقة العربية
6	ألف- البيئة الاجتماعية
7	باء- الخصائص الاجتماعية: البعد الجنساني
7	جيم- خصائص الأسرة المعيشية
10	دال- التنوع البيئي
11	ثالثاً- اللامساواة في الاستقلالية كإطار عمل جديد
13	رابعاً- خلاصة وتوصيات بشأن السياسات
15	المراجع

قائمة الجداول

4	1- التفاوت في مستويات الدخل في بلدان عربية مختارة
9	2- احتمال عدم الالتحاق بالمدرسة، حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية
10	3- إمكانية الوصول إلى المرحلة الثانوية، حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية

قائمة الأشكال

2	1- الركائز الأربع للعدالة الاجتماعية
8	2- متوسط سنوات الدراسة لدى الإناث والذكور، حسب البلد
10	3- الكوارث الواقعة في المنطقة العربية، 1990-2015
12	4- الحقوق السياسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
13	5- التعددية السياسية والحق في المشاركة في البلدان العربية، 2015

مقدمة

استعاد مفهوم العدالة الاجتماعية في الآونة الأخيرة أهميته لدى المحللين والمفكرين والمؤسسات، نظراً إلى أن المطالبات بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية كانت الدافع الرئيسي وراء الانتفاضات العربية في عام 2011. والفهم المعاصر للعدالة الاجتماعية هو خلاصة للنظريات المتعلقة بهذا المفهوم والتي نشأت في إطار الفلسفة السياسية وفي تخصصات أخرى منها علم الاجتماع وعلم النفس والقانون. وقد قام هذا المفهوم، الذي تأثر بشكل أساسي بنهج John Rawls' Kantian، على التعريف العالمي للعدالة الاجتماعية، وأصبح محورياً في فلسفة العقد الاجتماعي والخطاب الاقتصادي اليساري¹. وشكل التعاون أساس أولى نظريات العدالة، مثل تلك التي وضعها Jean-Jacques Rousseau و Thomas Hobbes؛ وقامت هذه النظريات على الافتراض بأنه يمكن في حال التوصل إلى عقد اجتماعي تُنشأ بموجبه نُظم عادلة أن يعود بالمنفعة على الجميع. وذهب John Rawls أبعد من ذلك، إذ اعتبر أن المطالبات بالإنصاف ركيزة من ركائز مبادئ العدالة². ووفقاً له، الحريات الشخصية والسياسية الأساسية هي جوهر الحرية³.

ويتطلب تحقيق العدالة، والمقصود بذلك التوزيع المنصف اجتماعياً للمنافع الاجتماعية الأساسية، تطبيق مبدئين. المبدأ الأول يدعو إلى تحقيق المساواة في الحقوق الأساسية ويكتسي الأولوية القصوى. أما المبدأ الثاني، فيدعو إلى توفير فرص متكافئة للجميع، ويرى أن اللامساواة التي لا يستفيد منها السكان الأكثر فقراً هي لامساواة مجحفة⁴. بعبارة أخرى، ينبغي أن يكون الأقل حظاً هم الأكثر استفادةً من تكافؤ الفرص.

لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف واحد شامل للعدالة الاجتماعية، غير أن تعريف Jost and Kay يسلط الضوء على الجوانب الأساسية لهذا المفهوم. ويؤكد هذان الباحثان أن العدالة الاجتماعية هي حالة راهنة تتوزع في ضوئها المنافع والأعباء الاجتماعية حسب مبدأ مُحدّد مسبقاً لتخصيص الموارد. وينبغي للإجراءات والمعايير والقواعد التي تحكم عملية صنع القرار السياسي وغير السياسي أن تضمن الحفاظ على الحقوق الأساسية للجماعات والأفراد وعلى حرياتهم ومستحقاتهم. كذلك، يجب معاملة جميع البشر بكرامة واحترام من جانب السلطات والجهات الاجتماعية الأخرى وغيرهم من المواطنين⁵. وينطوي هذا التعريف أيضاً على مفاهيم أخرى متعلقة بنظرية العدالة، وبالتحديد العدالة في التوزيع والعدالة الإجرائية والعدالة بين الأفراد.

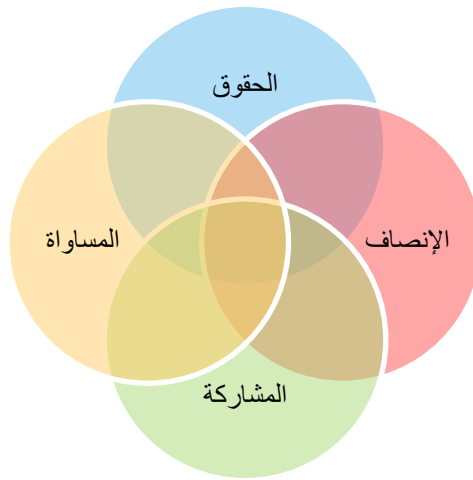
في الماضي، كان البحث في العدالة الاجتماعية يشمل قضايا العدالة والإنصاف في التوزيع في عملية تخصيص الموارد. وكان البحث في العدالة الإجرائية يتناول النتائج وأيضاً قواعد صنع القرار المطبقة لتحديد تلك النتائج. ورأى Rawls أن العدالة في التوزيع شرط لا بد منه لتحقيق العدالة الإجرائية. وعلى الرغم من أن العدالة في التوزيع تضمن تكافؤ الفرص، فالعدالة الإجرائية شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ما يُسمى "أثر التعبير عن الرأي"، أي الفرصة المتاحة للتعبير عن الآراء الفردية خلال عملية صنع القرار وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس، الأمر الذي يعزّز بدرجة كبيرة من التصورات بشأن العدالة⁶. وقد جرى الحديث

.ESCWA, 2013	1
.Rawls, 1958	2
.Rawls, 1971	3
.Sen, 2000	4
.Jost and Kay, 2010	5
.Ibid	6

بعد ذلك عن نوع ثالث من العدالة، هو العدالة بين الأفراد، ويشمل القضايا المتعلقة بمعاملة الأفراد من قبل الأفراد الآخرين في الحياة اليومية.

أما اليوم، فمبدأ العدالة الاجتماعية يُفهم على أنه مفهومٌ معياري يتمحور حول فكرة العدالة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة إعادة التوزيع العادلة. وعلى هذا الأساس، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2015 "إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" في دورتها الثامنة والعشرين. ويعرّف إعلان تونس العدالة الاجتماعية بأنها المساواة في الحقوق وفي حصول الجميع على الموارد والفرص، مع التركيز على إزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة بحيث تستفيد من قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. ويركز مفهوم العدالة الاجتماعية إذاً على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة (الشكل 1)⁷.

الشكل 1- الركائز الأربع للعدالة الاجتماعية



يركز هذا الموجز على عنصر أساسي من عناصر العدالة الاجتماعية، هو مبدأ اللامساواة، ويبحث في أوجه اللامساواة في المنطقة العربية. ويقدم الموجز في ختامه توصيات بشأن السياسات العامة حول سُبل التصدي لهذا التحدي على جميع المستويات من أجل ضمان الحقوق والحريات الأساسية للجميع. وكانت الانتفاضات الشعبية والاضطرابات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية في عام 2011 ردة فعل على مجموعة متنوعة من العوامل، منها عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في أوساط الشباب، والقمع السياسي، وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار، والتفاوتات الكبيرة في الدخل، وضعف البنى الأساسية، والفساد المؤسسي. وكما ذكر Stiglitz، من المهم تذكّر أن اللامساواة هي سبب فشل النظام السياسي ونتيجة له في آن واحد⁸. ولذلك، بات من الضروري جداً فهم العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في البلدان العربية.

ولطالما كانت مسألة اللامساواة بالغة الأهمية في تقييم المخاطر السياسية وبناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وشمولاً للجميع. وعلى غرار تعاريف مفهوم العدالة الاجتماعية، تعددت تعاريف مفهوم اللامساواة؛ غير أن

7 <http://www.regionalcommissions.org/ESCWA28resEN1.pdf>

8 Stiglitz, 2012

النقاشات حول المساواة خلصت في نهاية المطاف إلى منظورين: منظور المساواة في النتائج ومنظور تكافؤ الفرص⁹.

وبينما تركز المساواة في النتائج على الإنجازات (مقدار دخل الفرد، ومستوى التحصيل العلمي، وما إلى ذلك)، فإن تكافؤ الفرص يتعلق بشكل أكبر بمدى قدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بعدالة وحرية ودون أي عوائق أو تمييز. ويُقاس تكافؤ الفرص باستخدام العديد من المعايير والمتغيرات، مثل الوصول إلى التعليم، والوصول على مهنة، والوضع الاجتماعي، والوصول على عمل والوصول على الإيرادات¹⁰.

وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على موضوع اللامساواة. وفي حين يركز العديد من أهداف التنمية المستدامة على المساواة في النتائج، تسلط عدة غايات الضوء على تكافؤ الفرص. على سبيل المثال، يشمل الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالحد من انعدام المساواة الغاية 10-2 المتعلقة بتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك. وترتبط الغاية 10-3 بشكل أكبر بين المفهومين، بالإشارة إلى أن تكافؤ الفرص شرط أساسي لتحقيق المساواة في النتائج، وذلك بتوفير فرص متساوية والحد من التفاوت في النتائج، بسبب منها إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة.

ويشير هذا النهج المتعدد المستويات إلى ترابط وثيق بين خفض اللامساواة في النتائج والتصدي لعدم تكافؤ الفرص، ولذلك ينبغي تحقيق هذين الهدفين بشكل متواز. وقد وضع تقرير سيصدر قريباً عن الإسكوا¹¹ إطاراً مفاهيمياً يربط اللامساواة في النتائج وعدم تكافؤ الفرص بمفهوم الاستقلالية، وأكد أنه يمكن للامساواة في الاستقلالية، أي عدم قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات بشأن حياتهم، أن يؤثر تأثيراً كبيراً على اللامساواة بشكل عام.

أولاً- اللامساواة في النتائج والانتفاضات العربية

على مدى عقود، ركز معظم الدراسات على اللامساواة في النتائج، أي على اللامساواة التي تنتج في نهاية الأمر من العملية الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية التي تتحكم بتوزيع الدخل. وفي المراحل المبكرة من البحث في قضايا اللامساواة، ركزت الأطر الإنمائية إلى حد بعيد على النمو والتوزيع. وتبين الأبحاث الإحصائية أن اللامساواة تأخذ منحىً طبيعياً مع ابتعاد الاقتصادات أكثر فأكثر من الزراعة نحو الصناعة، ثم تنخفض في المراحل اللاحقة مع نضوج الرأسمالية¹². ويتمثل الموضوع الرئيسي لهذه البحوث في طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل ومسار النمو في البلدان النامية على الأمد البعيد¹³. ويستنتج Anyanwu و Ncube أن ارتفاع

9 UNDP, 2013

10 Toshiaki, 2005

11 ESCWA, forthcoming

12 Kuznets, 1955

13 Kuznets and Jenks, 1953 Lewis, 1954

مستويات تفاوت الدخل أو مفاومة هذا الارتفاع يؤثر تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي ويزيد في نهاية المطاف من الفقر والبطالة¹⁴.

وفي المنطقة العربية، تقاس اللامساواة في الدخل غالباً باستخدام معامل جيني، والذي يخلص عادة إلى أن مستويات اللامساواة معتدلة في المنطقة العربية بشكل عام مقارنة بالمناطق الأخرى. غير أن تلك النتائج تتعارض مع الواقع، لا سيما مع اندلاع الانتفاضات العربية في عام 2011 والتي احتجت خلالها الشعوب، أساساً، ضد اللامساواة وانعدام العدالة الاجتماعية.

ويستخدم مؤشر بالما، إحدى الأدوات الأخرى المعتمدة لقياس اللامساواة، لقياس حصة شريحة الـ 10 في المائة الأكثر ثراءً من الدخل نسبة إلى شريحة الـ 40 في المائة الأكثر فقراً. وفي عام 2010، صنّف البلد الذي بلغت فيه هذه النسبة 1.4 حسب مؤشر بالما ضمن فئة الربع الأقل تأثراً باللامساواة، في حين صنّف البلد الذي تجاوزت فيه هذه النسبة 2.8 حسب المؤشر عينه ضمن الربع الأكثر تأثراً باللامساواة. ومن بين البلدان العربية التي تتوفر عنها بيانات للفترة 2005-2013، كان العراق ومصر أقل بلدان المنطقة تأثراً باللامساواة، إذ سجلت مصر نسبة 1.2 والعراق نسبة 1.1 حسب مؤشر بالما (الجدول 1).

الجدول 1- التفاوت في مستويات الدخل في بلدان عربية مختارة

البلد	معامل جيني (أحدث البيانات المتوفرة)	مؤشر بالما (2005-2013)
الأردن	33.66 (2010)	1.4
تونس	35.81 (2010)	1.5
جزر القمر	55.93 (2004)	7.0
جيبوتي	44.13 (2013)	1.9
دولة فلسطين	34.46 (2009)	1.4
السودان	35.39 (2009)	1.4
العراق	29.54 (2012)	1.1
قطر	40.4 (2013)	..
لبنان	37 (2004)	..
مصر	51.3 (2012)	1.2
المغرب	40.72 (2007)	2.0
موريتانيا	32.42 (2014)	1.9
اليمن	35.89 (2005)	1.5

المصادر: قيم معامل جيني مأخوذة من جامعة الأمم المتحدة - المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، قاعدة البيانات العالمية للتفاوت في مستويات الدخل 3.4. متاح على الموقع: <https://www.wider.unu.edu/database/world-income-inequality-database-wiid34>.

قيم مؤشر بالما، مأخوذة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.

وفي عام 2017، حاول Assouad، Alvaredo و Picketty قياس اللامساواة باستخدام طريقة مبتكرة تجمع بين الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والحسابات القومية وبيانات ضريبة الدخل وبيانات الثروة كأدوات لتقدير تركّز الدخل في الشرق الأوسط للفترة ما بين عامي 1990 و2016. وحسب سلسلة أدوات القياس المرجعية التي استخدمها هؤلاء الباحثون، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط تسجل أعلى نسب اللامساواة في العالم، إذ تستأثر الشريحة العشرية الأعلى من السكان بنسبة 64 في المائة من الدخل، مقابل 37 في المائة في أوروبا الغربية و47

في المائة في الولايات المتحدة و55 في المائة في البرازيل. وينتج ذلك من التفاوت الكبير بين البلدان، لا سيما بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان "الغنية بالسكان"، وتفاقم اللامساواة داخل البلدان نفسها¹⁵.

ثانياً- عدم تكافؤ الفرص في المنطقة العربية

شهد العقدان الماضيان اهتماماً متزايداً في قياس عدم تكافؤ الفرص. وقد أشارت مساهمة أكاديمية سابقة إلى أنّ عدم تكافؤ الفرص يحصل إذا تم توزيع الإيرادات من دون أخذ الظروف في الحسبان¹⁶. واليوم، يُبحث في عدم تكافؤ الفرص في سياق القدرة البشرية، ومن خلال مفهوم الجدارة الذي يشكل جزءاً من مفهوم الإنصاف.

وبناءً على الإطار الريادي المتعلق بالقدرة الذي وضعه Sen¹⁷، يقوم عدم تكافؤ الفرص على فكرة مفادها أنه ينبغي أن تتاح للأفراد فرص مماثلة، أي الحرية في اختيار طريقة عيش دون سواها. والجديد في هذا النهج هو أنه لا يتعامل مع الناس كجهات فاعلة اقتصادية، بما أنّ المساواة في الدخل قد لا تؤدي بالضرورة إلى قدرات بشرية متساوية، وأنّ الناس لا يحولون جميعهم الدخل إلى رفاه وحرية بالطريقة نفسها. وفي إطار النهج القائم على القدرات البشرية، ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي من التنمية في تحسين رفاه الناس ونوعية حياتهم¹⁸. ويشبه ذلك فكرة الجدارة، أي أنه يتعين توزيع الوظائف والمكافآت في المجتمع بشكل يعكس التفاوت في الجهود المبذولة وفي القدرات، وذلك على أساس التنافس العادل. ويسلط متطلبان أساسيان إضافيان الضوء على هذا المبدأ: ينبغي أن يتمكن جميع الناس من الوصول إلى تلك الوظائف، وأن تتاح لهم فرص كافية لتنمية القدرات والمهارات الضرورية للوصول إليها. بعبارة أخرى، وضمن هذا الإطار، يجب إزالة أي تفاوت في الفرص. ولذلك، ينبغي تعريف عدم تكافؤ الفرص بقياسه على أساس أمور يثمنها الناس، سواء كانت حالات يعيشونها أو أفعالاً يقومون بها (أن يكونوا في صحة جيدة، وأن يقيموا علاقات ودية)، وكذلك على أساس حرية الاختيار والتصرف بغض النظر عن خلفيتهم¹⁹.

وينبغي التمييز بين ظروف الناس من جهة والجهود التي يبذلونها أو الخيارات المسؤولة التي يقومون بها من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن اللامساواة الناتجة من الظروف الخارجة عن إرادة الأفراد تنطوي على إجحاف، قد تُعتبر اللامساواة الناجمة عن عوامل يمكن أن يكون الأفراد مسؤولين عن التسبب بها لامساواة مقبولة. ويذهب Peragine إلى أن الفوارق في النتائج الفردية، والتي يمكن عزوها إلى تباين في الظروف هي غير منصفة، ولذلك ينبغي التعويض عنها²⁰. ولذلك، يفترض مناصرو مبدأ تكافؤ الفرص أن الهدف من السياسات العامة ينبغي أن يقتصر على إزالة تلك الظروف الخارجية، أو على الأقل على ضمان تكافؤ الفرص، مع ترك الأفراد يتحملون عواقب العوامل التي قد يكونون مسؤولين عن التسبب بها²¹.

.Alvaredo, Assouad and Piketty, 2017 15

.Roemer, 1998 16

.Sen, 1992 17

.Sen, 2003 18

.United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2015 19

.Peragine, 2004 20

.Lefranc, Pistolesi and Trannoy, 2005 21

خلاصة القول أنّ الصياغة المعاصرة لعدم تكافؤ الفرص تفيد بأنه يجب إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لتحقيق ذاتهم، دون عوائق تسببها الظروف الخارجية. وإنّ المجتمع الذي تسوده المساواة والعدالة هو المجتمع الذي لا تُملّي فيه الظروف تبايناً في النتائج التي يحققها الأفراد في حياتهم. وتشمل هذه الظروف، والتي تشكل تفاوتات أفقية²²، البيئة الاجتماعية والفوارق الشخصية وخصائص الأسر المعيشية والتنوّع البيئي²³.

وفي المنطقة العربية، يشهد مجال التعليم معظم حالات عدم تكافؤ الفرص. وتعتمد دراسات كثيرة تحليل النتائج التعليمية باعتباره الطريقة الرئيسية لتفسير المستوى العام لعدم تكافؤ الفرص. ويشكل التعليم بعداً أساسياً من أبعاد الرفاه، نظراً إلى أنه عامل رئيسي في تحديد قدرات الشخص²⁴. وينطبق ذلك إلى حد بعيد في المنطقة العربية، حيث التعليم يتعدى كونه مُدخلاً وسيطاً في عملية توليد الدخل، بل كثيراً ما يمثل أهم وسيلة لقياس النجاح الشخصي وسبباً للارتقاء على السلم الاجتماعي²⁵. وبالتالي، إنّ عدم تكافؤ الفرص الضرورية لتراكم رأس المال البشري يسفر عن اللامساواة في المنطقة.

أف- البيئة الاجتماعية

يمكن للبيئة الاجتماعية في بلد ما أن تساهم في ترجمة مستويات الدخل وتوفّر الموارد إلى نتائج على صعيد الرفاه. كذلك، يمكن للأوضاع المجتمعية مثل توفر خدمات الصحة العامة ونوعية النظم التعليمية أن تؤثر على قدرات الأفراد. على سبيل المثال، من شأن بعض النواحي المتعلقة بالنظام التعليمي في المنطقة العربية، مثل أهمية الالتحاق بالتعليم الخاص والحصول على الدروس الخصوصية والنجاح في الامتحانات التنافسية التي تخوّل الطالب الدخول إلى الجامعات، أن يفضي إلى درجة عالية من اللامساواة في فرص الحصول على التعليم. فالعائلات الأكثر ثراءً، حسب بعض الدراسات، تلجأ إلى التعليم الخاص لتفادي متطلبات الامتحانات التي قد تحول دون قبول الطالب في الاختصاصات التي يفضلها²⁶. علاوة على ذلك، فإن نوعية التعليم الابتدائي، لا سيما في المدارس الرسمية، والصلة بين تراكم رأس المال البشري والتشغيل لا تزالان ضعيفتين في معظم البلدان العربية.

وتشوب مجال الرعاية الصحية حالة من عدم الإنصاف الأفقي تؤثر على الكثير من النتائج، مثل الرفاه، وتسود تفاوتات كبيرة بين البلدان العربية على صعيد الرعاية الصحية المبكرة. ففي اليمن، لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي يتلقين الرعاية قبل الولادة 47 في المائة، فيما تصل هذه النسبة إلى 99.1 في المائة في الأردن. كذلك، يسجّل اليمن أعلى معدلات الإصابة بالتهنؤم بين البلدان العربية، إذ يعاني حوالي 53.1 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات من هذا المرض²⁷. ويؤكد ذلك الافتراض القائل بأن البلدان التي تسجّل أدنى معدلات الرعاية الصحية تسجّل أعلى درجات اللامساواة²⁸.

.Stewart, 2001 22

.UNDP, 2013 23

.Sen, 1985 24

.Salehi-Isfahani, Hassine and Assaad, 2014 25

.Barsoum, 2016 26

.Krafft and El-Kogali, 2014 27

.Paes de Barros, Ferreira, Molinas Vega and Saavedra Chanduvi, 2009 28

باء- الخصائص الاجتماعية: البعد الجنساني

لطالما دعا الباحثون إلى عدم التركيز فقط على دراسة التفاوتات في النتائج، وإلى البحث في أوجه اللامساواة بين الأفراد الناتجة من خصائصهم الاجتماعية، مثل السن أو نوع الجنس أو الإعاقة، أي بمعنى آخر النابعة من التباينات الشخصية بينهم. ففي المنطقة العربية، تؤدي خصائص الأفراد دوراً هاماً في أوجه اللامساواة في المجتمع، لا سيما في مجال التعليم.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت البلدان العربية بعض التحسّن في معدلات الالتحاق بالمدارس والتسرب المدرسي. غير أنّ هذه النتائج الإيجابية تحجب أوجه تفاوت واسعة بين البلدان. فالفوارق الشخصية لا تزال تشكل مصدراً كبيراً للامساواة في المنطقة، ولا سيما بين الرجل والمرأة، في مجال التعليم. وفي منطقتي المغرب العربي والمشرق العربي، متوسط سنوات التعليم لدى النساء أدنى بكثير مما هو عليه لدى الرجال (الشكل 2). غير أنّ ذلك لا ينطبق على جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي اليمن، تفوق مدة الدراسة لدى المرأة هذه المدة لدى الرجل بسنة واحدة. ويبرز عدم التوازن بين الجنسين لصالح المرأة في مراحل التعليم العالي بشكل خاص. فالمجتمعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي محافظة بشكل عام، ما يتيح للرجال الدراسة في الخارج خلافاً للنساء اللاتي يتلقين تعليمهن الجامعي في بلدن²⁹.

وفي ما يتعلق بالقضايا الجنسانية الأخرى، لا تزال ثغرات كبيرة تشوب المشاركة الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. فعلى الرغم من تصديق غالبية البلدان العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فإن غياب إشارة واضحة إلى حظر التمييز الجنساني في العديد من دساتير البلدان العربية ووجود عوائق قانونية وهيكلية وثقافية يقيدان بشدة حقوق المرأة وقدرتها على الوصول إلى العدالة. ويساهم كل من نظام وصاية الرجل على المرأة وتبعيتها الاقتصادية ومركزية نُظم العدالة في الحؤول دون وصولها إلى هذه النُظم. كما يؤدي ضعف تمثيل المرأة في السلطة القضائية، وهو الأدنى عالمياً، إلى النتيجة نفسها.

وعلى الرغم من ذلك، ساهمت الانتفاضات العربية، وزيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة، وبروز أشكال جديدة من المشاركة في تمهيد الطريق لإجراء إصلاحات قانونية، مثل اعتماد قوانين انتخابية تقدّمية في بلدان عدة منها تونس والجزائر والسودان والمغرب وموريتانيا³⁰. على سبيل المثال، اعتمد مجلس نواب الشعب في تونس في حزيران/يونيو 2016 قانوناً صارماً لتحقيق المساواة بين الجنسين في الانتخابات البلدية والمناطقية.

جيم- خصائص الأسرة المعيشية

أشارت الدراسات إلى أنّ مجموعة من خصائص الأسر المعيشية، مثل خلفية الوالدين من حيث الطبقة الاجتماعية، والتعليم، ودخل الأسرة المعيشية ومكان إقامتها، تولد أنماطاً من اللامساواة. على سبيل المثال، يسهم الوضع المالي للوالدين في المغرب إلى حد بعيد في اللامساواة في الفرص في مجال صحة الطفل³¹، كما تتأثر

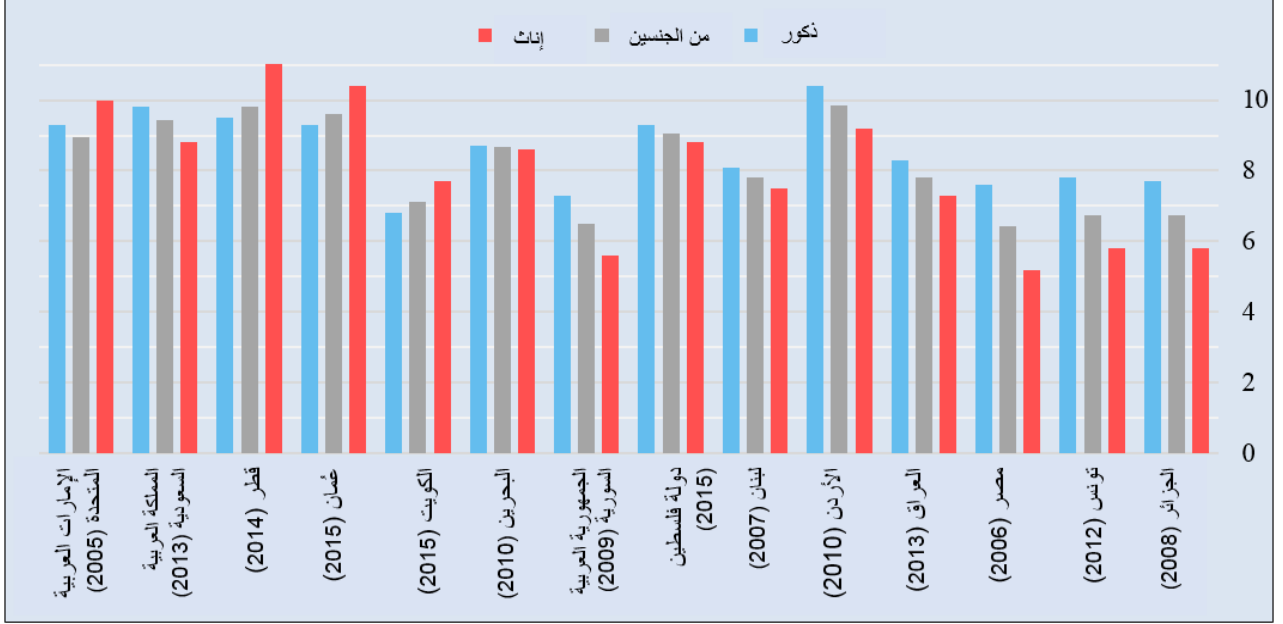
.Bahry and Marr, 2005 29

.ESCWA, 2015b 30

.Assaad, Krafft, Hassine and Salehi-Isfahani, 2012 31

صحة الطفل في مصر بمكان سكن الأسرة³². كذلك، يُعزى ارتفاع مستويات اللامساواة في فرص التعليم بشكلٍ كبير إلى الوضع المالي للأسرة المعيشية.

الشكل 2- متوسط سنوات الدراسة لدى الإناث والذكور، حسب البلد



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى معهد اليونسكو للإحصاء. متوفر على الموقع <http://uis.unesco.org/>.

ملاحظة: يقتصر هذا الشكل على البيانات القطرية لأخر سنة متاحة.

يشكل توزيع الدخل ضمن الأسرة المعيشية عاملاً بالغ الأهمية في ربط النتائج والفرص الفردية بمستوى دخل الأسرة. على سبيل المثال، تقلّ احتمالات وصول الشباب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا إلى مناصب رفيعة³³. وفي مصر، يسهم الوضع المالي بشكل أساسي في النتائج التعليمية، حيث يرجّح أن تلتحق نسبة 9 في المائة فقط من الشباب القادمين من الأسر الأقل ثراءً بالجامعة، مقابل 80 في المائة من الشباب القادمين من أسر الشريحة الخمسية الأكثر ثراءً³⁴.

وفي الشريحة الخمسية الأقل ثراءً، القاصرون الأكثر ضعفاً هم أطفال المناطق الريفية المتحدرون من والدين أميين. في المقابل، القاصرون الأكثر حظاً هم أطفال المناطق الحضرية المتحدرون من والدين بلغا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل وينتميان إلى الشريحة الخمسية الأكثر ثراءً من السكان³⁵. وتُظهر المقارنة بين عدد من البلدان العربية أن جميع الأطفال الأكثر حظاً تقريباً، فتيات وفتياناً، يلتحقون بالمدارس (الجدول 2). على عكس ذلك، يسجل الأطفال الأكثر ضعفاً في تونس أدنى نسب عدم الالتحاق بالمدارس (صفر في المائة للفتيان و5 في المائة للفتيات). ولكن، في بلدان أخرى، تسجّل أوجه تفاوت واسعة حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية

.Ibid 32

.Binzel, 2011 33

.Assaad, 2013 34

.Assaad, Salehi-Isfahani and Hendy, 2014 35

والجغرافية ونوع الجنس. ففي اليمن على سبيل المثال، لا تلتحق نسبة 94 في المائة من الفتيات الأكثر ضعفاً بالمدرسة على الإطلاق، في حين لا تتجاوز نسبة الفتيات الأكثر حظاً غير الملتحقات بالمدرسة 1 في المائة.

الجدول 2- احتمال عدم الالتحاق بالمدرسة، حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية

البلد	الأكثر ضعفاً		الأكثر حظاً	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	1%	11%	0%	0%
تونس	0%	5%	0%	0%
الجمهورية العربية السورية	9%	21%	0%	0%
دولة فلسطين	19%	34%	0%	1%
العراق	62%	76%	0%	0%
مصر	17%	25%	0%	0%
اليمن	60%	94%	0%	1%

المصدر: .Assaad, Salehi-Isfahani and Hendy, 2014

في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، يصل جميع الأطفال الأكثر حظاً تقريباً إلى المرحلة الثانوية، مقابل عدد قليل فقط من الأطفال الأكثر ضعفاً (الجدول 3). وفي العراق، لا تبلغ نسبة الأطفال الأكثر ضعفاً الذين يلتحقون بمراحل التعليم الثانوية إلا 8 في المائة من الفتيان و3 في المائة من الفتيات.

وفي عدد من البلدان العربية، تسهم بعض الخصائص الأخرى للأسر المعيشية في اللامساواة في فرص التعليم، لا سيما على صعيد الدرجات التي يحرزها الطلاب في الاختبارات³⁶. ففي مصر، تعود نسبة 20 في المائة تقريباً من أوجه عدم تكافؤ الفرص في الأجور إلى مكان السكن³⁷ وخلفية الوالدين، بينما يتسبب مستواهما التعليمي بنسبة 13 في المائة من هذه اللامساواة³⁸. ويبدو أنّ المستوى التعليمي للوالدين، والأم خصوصاً، يشكل عاملاً هاماً يحدد فرص حصول الأطفال على التعليم. ويؤثر المستوى التعليمي للوالدين أيضاً على عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي، من خلال تأثيره على الاختصاصات التي يمكن أن يختارها الأبناء³⁹.

وإنّ تركيز الأبحاث الهادفة إلى تحديد أوجه اللامساواة الأكثر تأثيراً على الرفاه انصبّ لغاية الآن إمّا على تقييم اللامساواة في النتائج، وإما على عدم تكافؤ الفرص. غير أنّ هذا التفاوت في درجة التركيز يغفل أهمية الاختلاف في العلاقة بين كل وجه من أوجه اللامساواة من جهة والرفاه من جهة ثانية – اللامساواة في القدرة على التعبير عن الرأي والقدرة على التصرف. ويغفل التقرير أيضاً أنّ تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية يتوقف إلى حد بعيد على مدى تمكين الأفراد بحيث يؤثر على صنع القرار في البيئات النزيهة والشفافة.

.Salehi-Isfahani, Hassine and Assaad, 2014 36

.Hassine, 2011 37

.Assaad, Krafft, Roemer and Salehi-Isfahani, 2016 38

.Krafft, Elbadawy and Assaad, 2013 39

الجدول 3- إمكانية الوصول إلى المرحلة الثانوية، حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية

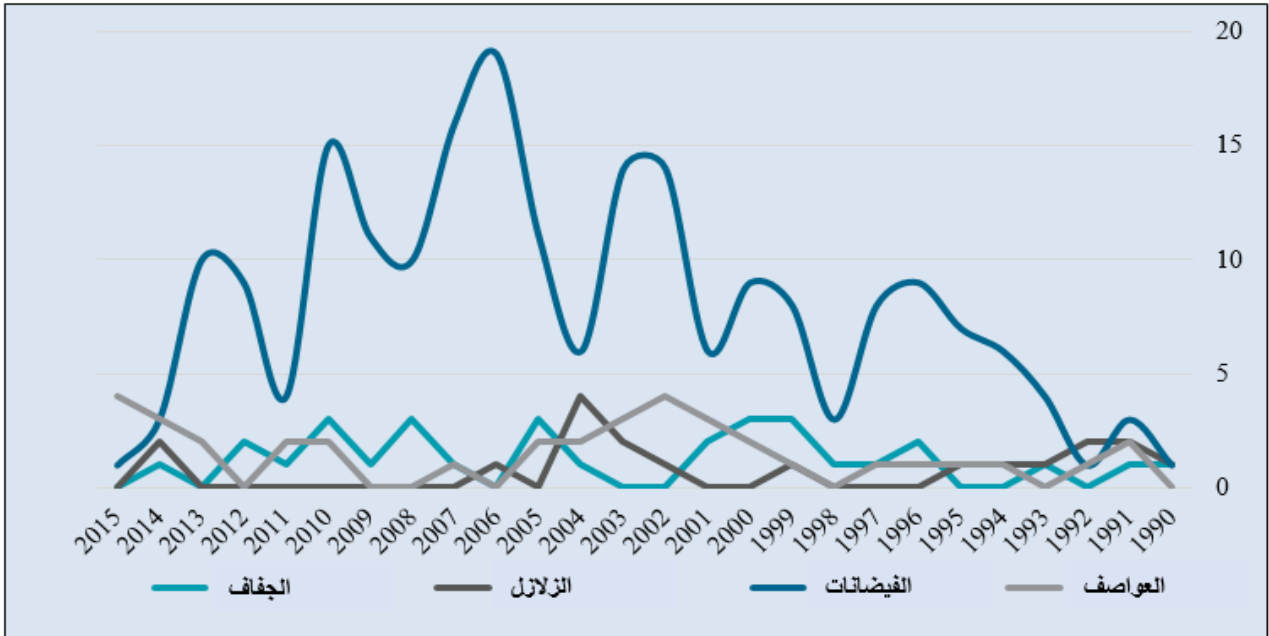
البلد	الأكثر ضعفاً		الأكثر حظاً	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	52%	46%	91%	100%
تونس	41%	30%	100%	99%
الجمهورية العربية السورية	17%	10%	93%	96%
دولة فلسطين	25%	31%	92%	93%
العراق	8%	3%	94%	96%
مصر	54%	43%	100%	99%
اليمن	27%	4%	99%	99%

المصدر: .Assaad, Salehi-Isfahani and Hendy, 2014.

دال- التنوع البيئي

يؤثر التنوع البيئي على مجموعة واسعة من النتائج. على سبيل المثال، في بعض البلدان، قد يسهم هذا التنوع بشكل رئيسي في تحديد القدرة الشرائية للفرد. وتتضرر أفقر بلدان المنطقة، أكثر من غيرها، من جراء الظروف المناخية غير المؤاتية، مثل الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة الشديدة (الشكل 3). ويشير التقرير العربي للتنمية المستدامة إلى زيادة عدد الكوارث المسجلة في المنطقة، ولا سيما الفيضانات (الشكل 3) 40. فقد تضررت شرائح واسعة في السودان والصومال بفعل تعاقب موجات الجفاف والفيضانات التي خلفت آلاف المعوزين والمشردين.

الشكل 3- الكوارث الواقعة في المنطقة العربية، 1990-2015



المصدر: الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة العدد الأول، 2015 (2015e).

ثالثاً- اللامساواة في الاستقلالية كإطار عمل جديد

يشير مفهوم الاستقلالية إلى مدى قدرة الفرد على الاختيار والتحكم بحياته والسيطرة عليها⁴¹. وقد انبثقت هذه الفكرة من الانتقال الذي حدث عبر الأجيال من التركيز على الأمن الاقتصادي إلى التركيز أكثر على الرفاه الذاتي ونوعية الحياة والتطلع إلى التعبير عن الذات⁴².

وترتبط هذه القيم بالطلب المتزايد على المشاركة في صنع القرار. ويستند مفهوم الاستقلالية إلى نظريات سياسية وفلسفية ونفسانية، ويدعو إلى اعتماد "نهج القدرة" لتحقيق رفاه الإنسان، حيث تؤيد "نظرية القدرة" إتاحة الفرص للإنسان ليعيش حياة مستقلة⁴³. ففي المجتمع المستقل، يستطيع الأفراد تنمية تفضيلاتهم وأفكارهم وإمكاناتهم والتعبير عنها. وتتسم نظرية Sen عن "القدرة على التصرف" بأهمية خاصة في هذا الشأن، ومفادها أن القدرة على التصرف هي ما يتمتع الشخص بحرية فعله أو تحقيقه في مسعاه لبلوغ أي أهداف أو الالتزام بأي قيم يعتبرها مهمة⁴⁴. وفي هذا الإطار، تشير المساواة في الاستقلالية إلى ما إذا تمّ تمكين الأفراد بحيث يتخذون القرارات وينفذونها في المجالات الحاسمة من حياتهم⁴⁵. وأدرج هذا المؤشر تحديداً في تحليل التصورات بشأن الاستقلالية في تقرير التنمية الاجتماعية المعنون "اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي"⁴⁶. ويعرّف التقرير الاستقلالية في المنطقة العربية ويقسّمها ويقارن مستوياتها بما هي عليه في سائر العالم وبعض البلدان والفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويسلط التقرير الضوء على التصور السائد بأن هناك فجوة على صعيد الاستقلالية في المنطقة العربية؛ ويبحث في توزيع هذه الفجوة في ما بين البلدان والمجموعات الإقليمية؛ ويشدد على آثارها على المواقف إزاء مختلف أشكال اللامساواة في المنطقة، لاسيما في ما يختص بالسلطة الأبوية، وعدم المساواة بين الجنسين، وتقبّل الاختلافات الدينية والاجتماعية، ودرجة تفضيل العدالة الاجتماعية، والعمل المدني. ويشير التقرير إلى أن الاستقلالية تشمل عنصرين، أحدهما سلبي والآخر إيجابي. ويقصد بالاستقلالية السلبية قدرة الفرد على التصرف بشكل مستقل، أي أن يتحكم الفرد بحياته ويتمتع بالحريّة في اختيار طريقة عيشه، وتقاس هذه الاستقلالية بمدى شعوره بأنه يتحكم بحياته. في المقابل، تشير الاستقلالية الإيجابية إلى مدى التطلع إلى الاستقلالية، وتقاس بكيفية تقييم الفرد للاستقلال مقابل الطاعة (التعبير عن الذات). واستناداً إلى تلك التعاريف، يكشف التقرير ما يلي:

- في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية، لا يتحرك متغيّر الاستقلالية بالتوازي، بعكس ما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة في العالم. فالمجتمعات في المنطقة العربية تبدو منقسمة في الغالب حسب الفئات العمرية، بين شباب حالم يتطلع إلى التغيير ولا قدرة له على التحكم بالأحداث، وأصحاب سلطة قادرين على تغيير الأحداث ولا رغبة لهم بذلك؛
- على الرغم من أن للشباب العربي قدرة أقل على التحكم بحياته مقارنة بكبار السن، فقد شهدت المجتمعات مؤخراً زيادة في التعبير عن الذات؛

.Burchardt, Evans and Holder, 2010 41

.Inglehart, 1997 42

.Claassen, 2010 43

.Sen, 1985 44

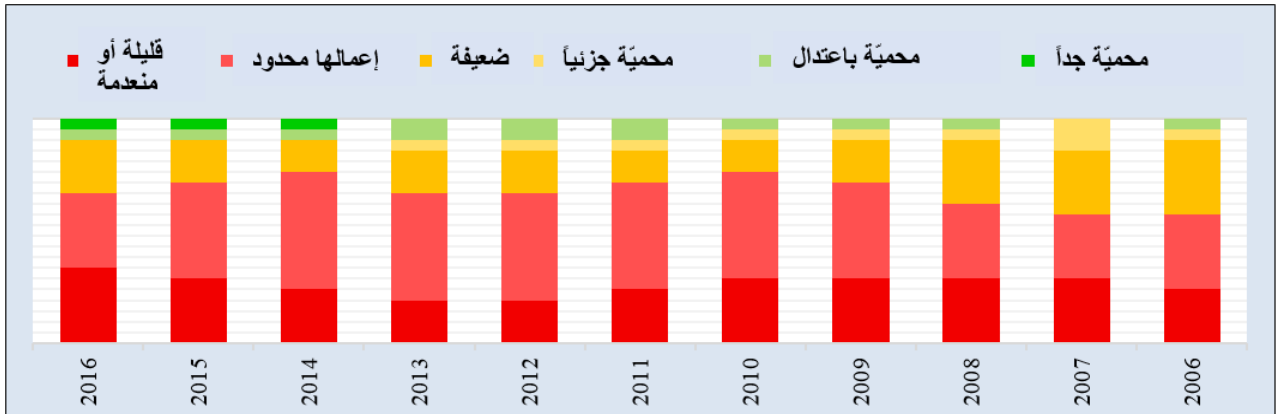
.Burchardt, Evans and Holder, 2010 45

.ESCWA, forthcoming 46

- يُترجم التعبير عن الذات زيادةً في تقبل الاختلافات الاجتماعية وتفضيل المساواة، في حين تُترجم القدرة على التحكم بالحياة زيادةً في المشاركة السياسية. ويبلغ هذا الترابط أعلى درجاته في صفوف الشباب والمتعلمين. ومع ذلك، تبين النتائج أن الأثر التحرري للتعليم على التعبير عن الذات أقل في المنطقة العربية مما هو عليه في سائر العالم، ما يعني أن الأفراد الأكثر تعليماً لا يؤمنون بالضرورة بالتعبير عن الذات؛
- لقد تطوّرت قيمٌ تقدمية مثل دعم المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة في الحياة المدنية. غير أن المنطقة لا تزال "محافظة" بشأن بعض القيم الديمقراطية مقارنة ببلدان العالم الأخرى، مثل المشاركة في العمل المدني، والثقة في المؤسسات، والمساواة بين الجنسين، وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية؛
- ارتفع مستوى تفضيل الديمقراطية في البداية ولكنه ما لبث أن انخفض في أعقاب الانتفاضات؛
- إنّ المرأة في جميع البلدان العربية أكثر مناصرةً للمساواة بين الجنسين بكثير من الرجل؛
- إنّ تفضيلات المنطقة من حيث إعادة التوزيع تتعارض ونظرتها إلى اللامساواة.

كما ذكر آنفاً، ترتبط الاستقلالية ارتباطاً وثيقاً بالتعبير عن الذات، والذي لا يمكن أن يتحقق في غياب الحقوق المدنية والسياسية. ولتقييم الحقوق السياسية في البلد، وضعت منظمة Freedom House مؤشراً يركز على العملية الانتخابية والتعددية السياسية والحق في المشاركة، وأداء الحكومة. ومن خلال تحليل هذا المؤشر، يتبين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لطالما كانت من أسوأ المناطق أداءً من حيث إعمال الحقوق السياسية (الشكل 4). ولم تشهد هذه المنطقة تحسناً في الحقوق السياسية للمواطنين في أعقاب الانتفاضات. وفي عام 2016، في حين كانت الحقوق السياسية قليلة أو كان إعمالها محدوداً أو ضعيفاً جداً في معظم البلدان العربية، وحدها تونس كانت تتمتع بمجموعة واسعة من الحقوق السياسية، بما فيها الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقد أشاد المراقبون بالدستور التونسي الجديد للعام 2014 والقانون الانتخابي، نظراً لتوفيرهما إطاراً موثقاً يعكس إرادة الناخبين. وقد عملت الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لزيادة المشاركة السياسية للفئات المهمشة. ولذلك، وحدها تونس كانت تُعتبر "بلداً حراً" في المنطقة في عام 2016، في حين كانت البلدان العربية الأخرى "حرة جزئياً" والغالبية العظمى منها "ليست حرة".

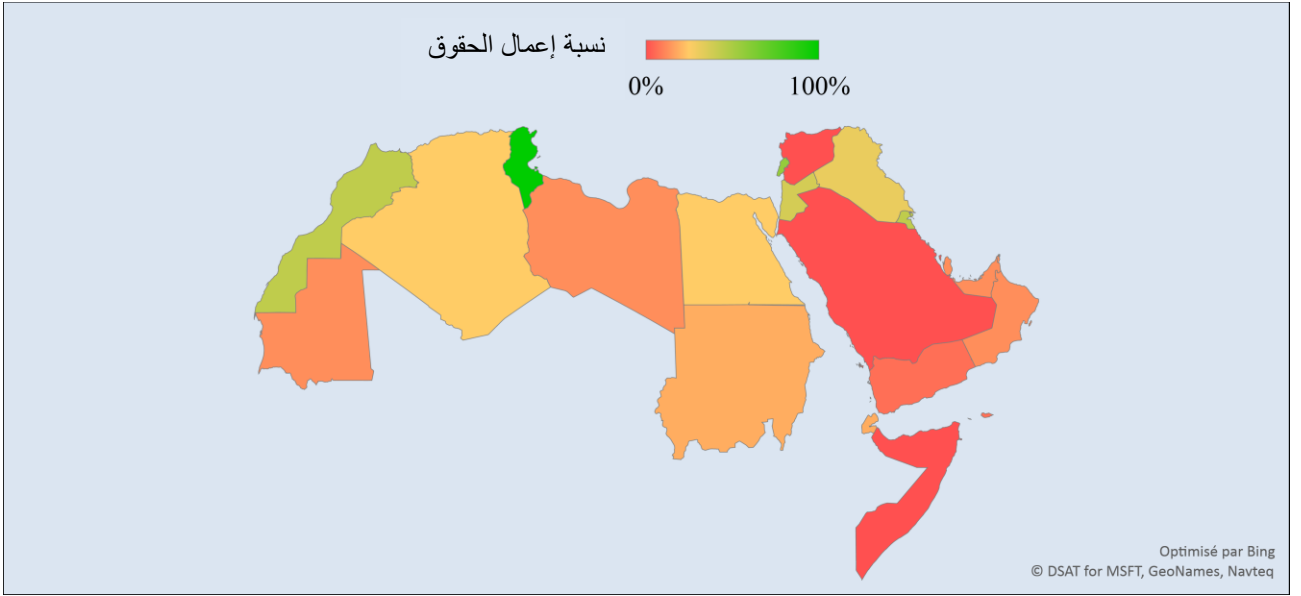
الشكل 4- الحقوق السياسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى Freedom House, Freedom in the World 2017. متاح على <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017>.
ملاحظة: التقديرات تغطي جميع البلدان العربية باستثناء جزر القمر وجيبوتي.

تم تسليط الضوء على القيود المفروضة على البلدان العربية من حيث المشاركة السياسية للمواطنين من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية للعام 2015. وباستخدام الأدلة المختلفة التي وضعها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، يرصد البُعد المتعلق بالتعبير عن الرأي والمساءلة من مؤشرات الحوكمة العالمية التصورات المتعلقة بمدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وتمتعهم بحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والصحافة. وفي العام 2015، لم يتمكن أيّ من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء تونس، من تجاوز المتوسط العالمي لمؤشر "التعبير عن الرأي والمساءلة". ويتضمن مؤشر الحقوق السياسية الذي وضعته منظمة Freedom House فئة فرعية تُعنى بتقييم التعددية السياسية والحق في المشاركة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 5)؛ ومرة أخرى، يتبين أن تونس هي البلد الوحيد الذي يؤمن لمواطنيه حقوقاً كاملة وفعالية في مجال المشاركة السياسية.

الشكل 5- التعددية السياسية والحق في المشاركة في البلدان العربية، 2015



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى Freedom House, Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis. متاح على <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017>.

رابعاً- خلاصة وتوصيات بشأن السياسات

لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا عن طريق مكافحة اللامساواة على جميع المستويات. ويجب ألا يتناول تقييم اللامساواة فقط اللامساواة في النتائج وعدم تكافؤ الفرص، بل أيضاً اللامساواة في الاستقلالية. وينبغي أن تركز التدخلات على الفئات الأشد ضعفاً والمهمشة لكفالة عدم تخلف أحد عن ركب التنمية. وينبغي القيام بذلك ضمن إطارٍ أوسع نطاقاً للاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية يشمل تعزيز فرص العمل، وتوفير التعليم الجيد للجميع، وتأمين العمل اللائق والحماية الاجتماعية، واعتماد أساليب الحكم القائمة على المشاركة. ينبغي كذلك إيلاء اهتمام خاص لإلغاء جميع القوانين والممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات. ويقدم موجز السياسات التوصيات التالية الرامية إلى إقامة مجتمعات أكثر عدلاً ومساواة:

- اعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للحدّ من اللامساواة في الحصول على الخدمات، وزيادة فرص العمل، باستهداف المناطق المحرومة على الصعيد الوطني؛

- اعتماد نظام الضرائب التصاعديّة بغية إعادة توزيع الموارد، وتوسيع نطاق وتغطية برامج الحماية الاجتماعيّة لتشمل جميع أفراد المجتمع، عن طريق زيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي وتعزيز منظمات الضمان الاجتماعي القائمة على المجتمعات المحليّة؛
- تعميم تنفيذ نظام إدارة في المؤسسات العامة يقوم على الجدارة، ومكافحة الفساد، والقضاء على الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة والإنصاف في استخدام الموارد والخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛
- تحسين فرص حصول الجميع على التعليم الجيد، وكفالة حصول الجميع على الرعاية الصحيّة المبكرة، ما يؤثر بشكل كبير على النتائج الفرديّة ويقضي على اللامساواة بكافة أوجهها؛
- القضاء على التمييز ضد المرأة المكرّس في التشريعات والقوانين في جميع المجالات، وكفالة إنفاذ قوانين تعزّز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- احترام الحقوق السياسيّة والمدنيّة، لا سيما بضمن حرية التعبير وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

المراجع*

- Alvaredo ,F ,Assouad ,L and Piketty ,T. (2017). Measuring Inequality in the East 1990-2016: The World's Most Unequal Region? Accessed at <https://wid.world/document/alvaredoassouadpiketty-middleeast-widworldwp201715/>.
- Assaad, R. (2013). Equality for all? Egypt's free public higher education policy breeds inequality of opportunity. Is there equality of opportunity under free higher education in Egypt.
- Assaad, R., Krafft, C., Hassine, N. B., & Salehi-Isfahani, D. (2012). Inequality of opportunity in child health in the Arab World and Turkey. *Middle East Development Journal*, 4(2), 1250006-1.
- Assaad, R., Krafft, C., Roemer, J., & Salehi-Isfahani, D. (2016). Inequality of opportunity in income and consumption in Egypt. In *Economic Research Forum Working Papers* (No. 1002).
- Assaad, R., Salehi-Isfahani, D., & Hendy, R. (2014). Inequality of opportunity in educational attainment in Middle East and North Africa: Evidence from household surveys. In *Economic Research Forum Working Paper Series No* (Vol. 834).
- Bahry, L., & Marr, P. (2005). Qatari women: a new generation of leaders? *Middle East Policy*, 12(2), 104.
- Barsoum, G. (2016).. The public sector as the employer of choice among youth in Egypt: The relevance of public service motivation theory. *International Journal of Public Administration*, 39(3), 205-215.
- Binzel, C. (2011). Decline in social mobility: Unfulfilled aspirations among Egypt's educated youth.
- Burchardt, T., Evans, M., & Holder, H. (2010). Measuring inequality: autonomy-the degree of empowerment in decisions about one's own life.
- Claassen, R. (2010). The Place of Autonomy in a Capability Theory of Justice. *Draft Text for Presentation at Politicologenetmaal*.
- Hassine, N. B. (2011). Inequality of Opportunity in Egypt. *The World Bank Economic Review*, 26(2), 265–295.
- Inglehart, R. (1997). *Modernization and postmodernization: Cultural, economic, and political change in 43 societies*. Princeton University Press.
- Jost, J. T., & Kay, A. C. (2010). Social justice: History, theory, and research. *Handbook of social psychology*.
- Krafft, C., Elbadawy, A., & Assaad, R. (2013). Access within the Higher Education System: Evidence for More Inequality of Opportunity. *Is there equality of opportunity under free higher education in Egypt*.

- Krafft, C., & El-Kogali, S. (2014, November). World Bank Group, Women, Business and the Law 2016 (Washington, D.C., 2015), p. 3. In Economic Research Forum Working Paper Series No (Vol. 856).
- Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review*, vol.
- Kuznets, S., & Jenks, E. (1953). Shares of Upper Income Groups in Savings. *In Shares of Upper Income Groups in Income and Savings* (pp. 171-218). NBER.
- Lefranc, A., Pistolesi, N., & Trannoy, A. (2005). Inequalities of outcome vs inequalities of opportunities: are all western societies alike. *Rev. Income Wealth*.
- Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. *The Manchester school*, 22(2), 139-191.
- Ncube, M., & Anyanwu, J. C. (2012). Inequality and Arab spring revolutions in North Africa and the Middle East. *Africa Economic Brief*, 3(7), 8.
- Paes de Barros, R., Ferreira, F. H., Molinas Vega, J. R., & Saavedra Chanduvi, J. (2009). Measuring inequality of opportunities in Latin America and the Caribbean. Washington, DC: World Bank.
- Peragine, V. (2004). Ranking income distributions according to equality of opportunity. *Journal of Economic Inequality*, 2(1), 11-30.
- Rawls, J. (1958). Justice as fairness. *The philosophical review*, 164-194.
- _____ (1971). *A theory of justice*. Academic Press: Cambridge.
- Roemer, J. E. (1998). *Theories of distributive justice*. Harvard University Press.
- Salehi-Isfahani, D., Hassine, N. B., & Assaad, R. (2014). Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa. *Journal of Economic Inequality*, 12(4), 489.
- Sen, A. (1985). *Commodities and Capabilities*.
- _____ (1992). *Inequality Reexamined*. Oxford University Press.
- _____ (2000). Social justice and the distribution of income. *Handbook of income distribution*, 1, 59-85.
- _____ (2003). Development as Capability Expansion, in *Readings in Human Development*, Fukuda-Parr, S. et al. (eds.). Oxford University Press.
- Stewart, F. (2001). *Horizontal inequalities: A neglected dimension of development*. United Nations University – World Institute for Development Economics Research.
- Stiglitz, J. E. (2012). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future*. WW Norton & Company.
- Toshiaki, T. (2005). The Difference between equality of opportunity and equality of outcome. Available at http://www.esri.go.jp/jp/prj/int_prj/prj-2004_2005/macro/macro16/08-4-R.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2015). Concepts of Inequality. Development Issues No. 1.

United Nations Development Programme (2013). Humanity divided: Confronting inequality in developing countries.

_____ (2015). *Human Development Report 2015: Work for Human Development*.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2013). Social Justice and Participation Policy Brief. Social Development Division Technical Paper, No. 12. E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.12.

_____ (2015a). Status of Arab Women Report: Access to Justice for Women and Girls in the Arab Region, From Ratification to Implementation of International Instruments. Center for Women, No. 1. E/ESCWA/ECW/2015/1.

_____ (2015b). Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +20). Center for Women, No. 3. E/ESCWA/ECW/2015/3.

_____ (2015c). What Remains of the Arab Spring? Challenges Impeding the Achievement of Social Justice in the Arab region. E/ESCWA/SDD/2015/3.

_____ (2015d). From Government to Governance: How Will the Arab Region Meet the Goals of Sustainable Development in the Post 2015 Period? Emerging and Conflict-Related Issues Division Working Paper, No. 3. E/ESCWA/ECRI/2015/WP.3.

_____ (2015e) Arab Sustainable Development Report.

_____ (forthcoming). Social Development Report (2): Inequality, Autonomy and Change in the Arab Region.